VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ektesadia**
DATE:	**06-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**Protocol to prevent violations inside pharmacies**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Nadein Mohamed**

بروتوكول لمنع المخالفات داخل الصيدليات

نادين محمد

أكد الدكتور مصطفى الوكيل وكيل نقابة الصيادلة أن النقابة تقوم بالتنسيق مع التفتيش الصيدلي بوزارة الصحة لمنع وجود مخالفات والتأكد أن من يملك الصيدلية ومتواجد فيها صيدلي حتى لا تحدث أخطاء في صرف الدواء تؤدى إلى كوارث طبية . وأضاف الوكيل أن التفتيش الصيدلي والنقابة يبذلون جهوداً كبيرة في ظل وجود معوقات مثل عدم منح صفة الضبطية القضائية للنقابة وقلة الإمكانيات المتاحة لدى التفتيش الصيدلي مشيرا إلى أن الصحة قامت العام الماضي بالتفتيش على ٣٧ الف صيدلية من إجمالي عدد الصيدليات ووجد ٢٠٠ صيدلية فقط مخالفة . وأوضح أن الدكتور محيى عبيد النقيب العام للصيادلة أطلق مبادرة لتحسين أداء التفتيش الصيدلي تضمنت توفير وسائل انتقال لتسهيل القيام بمهام عملهم وزيادة عدد المفتشين الذي يصل إلى ٢٠٠ صيدلي فقط يقومون بالتفتيش على ٦٥ الف صيدلية و٣ آلاف مخزن و٢٠٠ مصنع . وقال الوكيل إننا نعانى من وجود قصور في القوانين المنظمة للمهنة والتي لم يحدث بها تعديلات تتوافق مع المتطلبات الحالية منذ الخمسينات ،لافتاً إلى أن النقابة لا تملك صفة الضبطية القضائية

وتم إرسال خطاب إلى وزير العدل ولم يتم الرد حتى الآن للمطالبة بمنح النقيب وأعضاء النقابة صفة الضبطية القضائية لتمكينهم من دورهم وتنفيذ قانون٤٧لسنة ٩٦ والقانون ١٢٧ لسنة ٥٥ ومراقبة الصيدليات وضبط السوق من الأدوية المهربة والمغشوشة.

ولفت إلى أن الضبطية القضائية لاتعنى إلغاء دور التفتيش الصيدلي بل سنتعاون معاً ليتم التنسيق بين النقابة والإدارات المختلفة لضبط الدخلاء. وطالب الوكيل بضرورة زيادة هامش ربح الصيدلي لأنه احد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عزوف عدد كبير من الصيادلة عن فتح صيدلية لأنها لاتلبى احتياجاتهم المادية في ظل ارتفاع أسعار السلع مما جعل البعض يلجأ إلى بيع اسمه لغير صيدلي أو الاستعانة بغير صيادلة في الصيدليات لأنهم لايستطيعون دفع مرتب صيدلي.

وأشار الوكيل إلى أن المجلس الجديد للنقابة بعد استلام عمله قرر تشكيل لجنة لمحاربة الدخلاء على المهنة وتم انتخاب الدكتور أحمد عامر لرئاستها ،لافتاً إلى أن قانون مزاولة مهنة الصيدلة في مادته رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ نصت على أنه :"لايمنح الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلي ولايجوز للصيدلي أن يكون مالكاً أو شريكاً في أكثر من صيدليتين. وأضاف الوكيل أن النقابة تقوم بدورها في محاربة الدخلاء على المهنة لأنهم يسيئون إلى الصيدليات التي تقدم خدمات استشارية للمرضى بالمجان في المدن والقرى الفقيرة مشيراً إلى أنه تم رفض ترخيص ٧٣ صيدلية بـ١٠ محافظات لمخالفتها قانون مزاولة مهنة الصيدلة بالإضافة إلى عمل تحريات عن الصيدليات الجديدة: للتأكد أن من يملكها ويديرها صيادلة لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة ضدهم. وأكد الوكيل أن لجنة التحقيق بالنقابة العامة تلقت شكاوى بشأن صيدليات مخالفة وجارى التحقيق فيها ،كما تم تحويل البعض لهيئة التأديب لاتخاذ إجراءات ضدهم. مشيرا إلى أن المادة ٨٧ نصت على انه يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الصيدلة بدون ترخيص أو حصل على ترخيص بفتح مؤسسة صيدلية بطريق التحايل أو باستعارة اسم صيدلي ،ويعاقب بنفس العقوبة الصيدلي الذي أعار اسمه لهذا الغرض ويحكم بإغلاق المؤسسة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها.

مصطفى الوكيل